

الصراع على حجم الدولة

ديفيد بروكس

صحيفة نيويورك تايمز

22 أبريل 2010

The Government War

By David Brooks

The New York Times Newspaper

ترجمة: علي الحارس

- من كتاب (مقالات الأعمدة) في صحيفة (نيويورك تايمز) منذ عام 2003.
- عمل محرراً في مجلة (ويكلي ستاندارد) منذ انطلاقتها.
- كان من كتاب (مقالات الأعمدة) في صحيفة (وول ستريت جورنال).
- عمل محرراً مشاركاً في مجلتي (نيوزويك) و(اتلانتيك مونثلي).
- عمل محللاً في إذاعة (NPR).
- عمل أستاذاً للسياسة العامة في جامعة دوك.
- إجازة في التاريخ. جامعة شيكاغو.



ديفيد بروكس

من خلال كتاباتي في عمودي الثابت على صفحات جريدة نيويورك تايمز أحاول أن أعبر عن فلسفة يمكن تسميتها (التوجه المحافظ التقدمي Progressive Conservatism). وهذا التوجه يبدأ من حكمة ادموند بيرك¹ التي تعتقد بأن العالم أكثر تعقيداً مما يمكن أن نعرف. وأنه يجب علينا أن نتخذ موقف المنتقد لجهود إعطاء مخططي الدولة سلطة زائدة عن الحد. ولكنها تحوي في الوقت نفسه على جرعة من التفاؤل الهاميلتوني². أي: الاعتقاد بأن دولة محدودة السلطات وحيوية في الوقت نفسه قادرة على النجاح في تحسين توافر الفرص والحراك الاجتماعية.

1) ادموند بيرك (Edmund Burke): برلماني ومفكر سياسي بريطاني (1729-1797). عُرف بدفاعه عن استقلال الولايات الأمريكية والنظام البرلماني. يعتبر مؤسس الاتجاه المحافظ الحديث. (المترجم)

2) نسبة إلى ألكسندر هاميلتون (Alexander Hamilton): مفكر سياسي أمريكي (1755-1804). يعتبر من الآباء المؤسسين. شارك في إدارة الشؤون المالية للثورة الأمريكية. وكان لأفكاره في سلسلة مقالات (الفيدرالي) دور أساسي في إقرار الدستور الأمريكي. لعب دوراً هاماً بعد تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية كأول وزير مالية والساعد الأيمن للرئيس جورج واشنطن. ترأس أول حزب في تاريخ أمريكا (الحزب الفيدرالي). عُرف عنه تأييده لحكومة مركزية قوية. (المترجم)

الصراع على حجم الدولة

إن هذه الفلسفة العامة تجعلني على يسار التوجهات الحالية للحزب الجمهوري. وإلى اليمين من توجهات الحزب الديمقراطي. لأتبع ذلك وهوان ذلك الموقع السخيف في الخريطة السياسية: الوسط. أو على يمينه بخطوة واحدة. لقد دأب هذا الوسط على خسارة السلطة السياسية طوال السنوات التي عملت فيها تقريبا. ولكنني أعتز هنا بأن بعض الأمل ساورني قبل 16 شهرا بإمكانية إعادة إحياء الوسط: فالحرب الثقافية التي مزقت البلاد طيلة عقود كانت تخمد شيئا فشيئا. (والحرب حول الحرب) المتعلقة بالعراق والأمن الوطني كانت تهدأ شيئا فشيئا. أضف إلى ذلك أن البلاد كانت قد انتخبت لتوها رجلا تعهد بتجاوز الاستقطابات السابقة. وعرف عنه تقديره للنقاش. كما إن لديه بعض التعاطف مع التوجهات البيركية والهاميلتونية. وملا إدارته بأشخاص عمليين أذكياهم لديهم نقاط التقاء مع ما أعتقده. ولا يختلفون معي إلا في أنهم يؤمنون أكثر بالتخطيط التكنوقراطي.

بالرغم من كل ما سبق فإن الرياح لم تجر كما يشتهي الوسط: فالميدان السياسي يمر بأشد حالات الاستقطاب في تاريخه. وانجرف الحزبان بعيدا في تبايناتها. مما ترك الوسط يمر بحالة من الجفاف والإحباط. فما الذي أدى إلى ذلك؟

الذي حدث أن التاريخ استمر بالجريان: فهذه الإدارة استلمت السلطة إبان أزمة اقتصادية. وقادها هذا في أولى نوبات اعتزازها بذاتها إلى محاولة تطبيق العديد من المشروعات الكبيرة في وقت واحد. على أن كل مشروع منها ربما كان ليصمد بمعزل عن الآخرين. ولكن احتشادها جميعا خلق انطبعا بوجود أزمة فيدرالية.

إن من الميزات الغربية للحزب الديمقراطي تتمثل في عدم قدرته على تعلم جوهر السياسة: فالسياسة ليست مباراة تفوز فيها فرضية على أخرى. بل هي عملية تحديد الفرضية التي ستتحوّل إلى منهج: وفي السنة الأولى من عمر إدارة أوباما. قرر الديمقراطيون بقصد أو دون قصد. أن يضعوا جدل (الدولة الكبيرة x الدولة الصغيرة) في مركز الحياة

الصراع على حجم الدولة

الأمريكية. وبينما كانت أمريكا تتخلص لتوها من الحرب الثقافية وحرب الحرب سارع الديمقراطيون إلى إلقائها مجددا في حرب الدولة. ولكن النسخة الجديدة كانت أقدر وذات مخاطرة أكبر.

هذه الحرب تشبه مسرحية اجتماعية مكتوبة مسبقا. فما أن تفتح الستارة يبدأ الممثلون بأداء الأدوار التي أوكلت إليهم مسبقا. فعندما تكبر الدولة يبدأ اليمين المعادي للدولة بالتحرك، وهذه الظاهرة أنتجت حركة حفلات الشاي، وهي حركة تتميز ببدايتها لكنها تتصف أيضا بخصوصيتها كمظهر اعتراض أمريكي يقوده أعضاء من طبقة العاملين ذوي المشروعات الريادية.

عندما تكبر الدولة يستنفر العديد من المعتدلين والمستقلين (وهما ليسا شيئا واحدا) جهودهم، وفي عام 2008 كانت البلاد منقسمة بالتساوي ما بين من يؤيد دولة بصلاحيات أكبر وخدمات أكثر ومن يؤيد دولة بصلاحيات أضيق وخدمات أقل. أما اليوم، ووفقا لاستطلاع رأي أجره مركز بيو للأبحاث (Pew Research Center)، فقد أحرز مؤيدو الدولة الأصغر عتبة فارق الـ(10%)؛ كما تبين نتيجة استطلاع للرأي أجرته صحيفة واشنطن بوست ومحطة (ABC News) أنه منذ تولي اوباما سدة الرئاسة بقيت نسبة الأمريكيين الذين يدعون أنفسهم «ليبراليين» على حالها (24%)، أما من يدعون أنفسهم «محافظين» فقد زادت نسبتهم بمقدار (10%) لتصل إلى (42%)، وذلك لأن بعض المعتدلين السابقين تحولوا إلى الجانب المعارض للدولة.

أضف إلى ما سبق أن خطر الدولة الكبيرة عندما أصبح أكثر وضوحا دفع المعتدلين والمستقلين إلى الهروب من الحزب الديمقراطي، وانخفضت نسبة تفضيل الديمقراطيين (21) نقطة خلال العام الماضي لتصبح (38%) بعد أن كانت (59%)، وأصبح الديمقراطيون في منزلة واطئة من التفضيل العام بشكل لم يبلغوه من قبل في تاريخ حزبهم.

الصراع على حجم الدولة

لقد كان لهذه التحولات في القاعدة الانتخابية آثارا متوقعة على الحزبين كليهما؛ فعندما كانت حرب الدولة في أوجها خلال مراحل سابقة، أصبح الميل الليبرتاري¹ الغولدووتر² مسيطرا في أرجاء الحزب الجمهوري وخمدت كافة التوجهات الأخرى. وهذا ما نراه يتكرر في أيامنا هذه. كذلك، فإن الحزب الديمقراطي دأب في فترات حرب الدولة على العودة إلى ذاته القديمة؛ وبما أنه لا يريد الدفاع عن الدولة الكبيرة تجده يصوب سهامه تجاه قطاع الأعمال. وخلال الأسابيع الماضية شاهدنا كيف صعد اوباما من هجومه على شركات النفط الكبرى والبورصة و«المصالح القوية» وكأنه أحد الديمقراطيين المتعصبين إبان حكم الرئيس ريغان.

وتتوالى فصول مسرحية حرب الدولة تماما كما المتوقع منها: فتقوي هؤلاء الذين اتخذوا مواقف مستقطبة خالصة، وتركنا نحن الباقيين دون استقطاب نتلقى ضربات الفريقين. وإذا كان الجدل حول كيفية زيادة الإنتاجية وتحسين مستوى المعيشة فستجد أمثالي يدلون بدلوههم، ولكن إن كانت البلاد منشغلة بجدل عقيم حول حجم الدولة فسيعلق أمثالي في منتصف الطريق محاولين إعطاء توضيحات لا يعبأ بها أحد.

إننا نمر في مرحلة إحباط، حيث أصبح الديمقراطيون حزب الدولة الكبيرة، والجمهوريون حزب الدولة الصغيرة، وعاد الجدل القديم التافه محملا بالغضب. وكما هو الحال دائما: عندما تندلع الحرب فلها الكلمة الأولى والأخيرة.

(1) الليبرتاريا (Libertarianism): منهج سياسي يدعو إلى الحرية الفردية الكاملة التي لا تتعارض مع حرية الآخرين، وتقليص حجم الدولة. (المترجم)

(2) باري غولدووتر (Barry Goldwater): سياسي أمريكي (1909-1998)، عضو في مجلس الشيوخ لدورات عدة. مرشح الحزب الجمهوري للانتخابات الرئاسية (1964). عُرف عنه تأييده لتقليص حجم الدولة. (المترجم)